ملفّ الهويّة العراقية في مهبّ الهويّات الصغرى "٨"

الـهـويّـة الإسـلامـويـة والـتـديّـن الـزائـف

فارس كمال نظمي

لماذا ارتبط تدين السياسة في العراق بالانحطاط الأخلاقي للسلطة، وبالتدهور القيمي للدولة والمجتمع، وبتشوه معنى الحياة للوجود الاجتماعي برمته؟
لماذا أصبح الإسلام السياسي في العراق منتجاً لنقيض الوظيفة السامية المفترضة للدين، أي منتجاً "مبدعاً" للألم والقبح والعنف والظلم والقسوة والخواء؟
وهل يمكن المضي في أي منهجية علمية لاستكشاف آليات تلاقح الدين بالسياسة، دون استجلاء عميق لسيكولوجيا التدين والتديين والأدينة، فردياً وجمعياً؟

فرضيتان

إن الإجابة عن الأسئلة السابقة تستلزم أولاً تبني فرضيتين تفسيريتين.
تستند الفرضية الأولى إلى حقيقة أن التجربة البشرية المشتركة عبر العصور، أثبتت بالملموس اليومي والتأريخي أن ليس ثمة دين منضبط بحقائق كليانية متفق عليها، لا فقهياً ولا شعبياً؛ بل توجد أديان مُتخَيَّلة بمقدار عدد المتخيلين، وأوجه مُتخَيَّلة للدين الواحد بعدد مذاهبه وطوائفه ومنظّريه وحتى أتباعه من العوام. ولهذه الصور المتخَيَّلة محركاتها الانفعالية الغارقة في أعماق الحاجات البشرية المتعطشة لأي إشباع ولو كان مُتخَيَّلاً.
وهنا يتوقف الدين "المطلق" عن ممارسة كينونته الواحدية في العقول، أي يموت إلى الأبد، فاسحاً المجال لنسبية التدين المرتبطة بنسبية العقل البشري وديناميات الإسقاطية الشاسعة ليحيا إلى الأبد!
أما فرضيتنا الثانية فترى أن الأديان قاطبة جرى استثمارها في غمرة ضرورات الحراك السوسيوتأريخي، لتنتج أنماطاً متباينة بل ومتناقضة أحياناً من التدين (فكري أو عاطفي أو نفعي أو أصولي أو عصابي أو تطرفي أو تسامحي أو جوهري أو مظهري...). وبالنتيجة، لا يمكن القول بعلاقة سببية مباشرة بين أي دين "سرمدي" ونوع البيئة الاجتماعية المتأثرة به. فالمسألة تعزى في نهايتها لا إلى اللاهوتية "المطلقة" لبنية المعتقد الديني، بل إلى سيكولوجيا التدين أو التديين، أي قولبة الفكرة الدينية في نمط نفسي جمعي معين.

الهوية الإسلاموية

باختزال أشد للفرضيتين السابقتين، أقول: إنّ ما يحدث في العراق اليوم من محوٍ مريع لقيمة الحياة البشرية، لا علاقة له بالإسلام الفاضل الذي مات بموت رسوله قبل أكثر من أربعة عشر قرناً، بل بالإسلام المُتخَيَّل، أي الإسلام المؤسلَم سياسياً بإرادات أحزاب دأبت منذ العام ٢٠٠٣ على تكييف الثيمة الدينية بما يتلاءم أيديولوجيا مع مصالحها السلطوية الدنيوية، فأنتجت ما يمكن الاصطلاح عليه بالهوية الإسلاموية للسلطة والدولة والمجتمع.

ارتقاء الوعي الاجتماعي كفيل بنزع فتيل الاحتراب المذهبيّ

وهنا يجب التمييز المفاهيمي بين الهوية المسلمة لغالبية المجتمع العراقي بوصفها هوية سوسيو- ديموغرافية تعنى بإدراك الناس لانتمائهم الديني وتصنيفهم لذواتهم بوصفهم مسلمين لا أكثر، وبين الهوية الإسلاموية أو المتأسلمة أو الطائفية، التي تعني انتقالاً من الطابع العقائدي المحايد للذات المسلمة إلى الطابع العقائدوي الذي يضع الفرد المتأسلم بموقف الصراع مع الآخر المختلف عنه دينياً أو مذهبياً.
ولعل أهم ما تميزت به هذه الهوية الإسلاموية بشقيها الطائفيين طوال السنوات التسعة الماضية، إنها أعادت إلى الصدارة الفكرية من جديد إشكالية "الجوهر والمظهر" بكل عمقها الثقافي والفلسفي والنفسي، وبكل تمظهراتها الثنائية: "الغريزة- العقل"، و"الهدمية- البنائية"، و"الفساد- النزاهة"، و""الاغتراب- الحرية"، و"الماضي الحي- المستقبل الميت".
إلا أن هذه الثنائيات الخمس يمكن اختزالها مفاهيمياً في إطار كلي متين يستوعبها جميعاً، تلك هي ظاهرة "التدين الزائف" التي باتت تشكل الأداء السلوكي الأساسي للهوية الإسلاموية العراقية المشبعة بثقافة المظهر لا الجوهر.

التديّن الزائف والتدين الأصيل

ليس جديداً حينما نتحدث عن تديّن تحركه دوافع ورعية نزيهة، وآخر تحركه غايات نفعية انتهازية. إلا أن هذا التصنيف القديم قدَمَ الديانات نفسها، وجد له تأطيراً مفاهيمياً وبحثياً متماسكاً لدى عالم النفس الاجتماعي "جوردون البورت" (١٨٧٩- ١٩٦٧) م أواسط القرن العشرين حينما اقترح وجود توجهين دينيين في الحياة البشرية: توجه "أصيل" أو جوهري Intrinsic يتسم بتدين ناضج أساسه الإيمان من أجل الإيمان والفضيلة دون التطلع للحصول على منفعة أو مكسب؛ وتوجه "زائف" أو سطحي Extrinsic يتصف بالمظهرية والصبيانية وعدم النضج، هدفه الاستغلال النفعي للدين لحيازة المكانة والجاه والمال والسلطة وحماية الذات وإشباع الغرائز والحاجات الدنيا دون إيمان حقيقي بالقيم الدينية الجوهرية.
وقد تراكم تراث كبير من دراسات ميدانية أجراها "البورت" وباحثون آخرون لاحقون، إذ وجد أن التدين الزائف في مجتمعات عديدة يمكن أن يصبح ستاراً يخفي وراءه أشد صور الإجرام والانحراف السلوكي، كما إنه يمكن أن ينبئ بتدني الصحة النفسية وشيوع الاكتئاب والعدوان والهستريا والتفكير الخرافي والجمود الفكري.
وبالعودة إلى الوضع العراقي، نجد أن أسلمة الهوية العراقية سار بخط موازٍ لعملية تزييف الدين وتسطيحه وإفراغه من جوهره المثالي. وبتعبير مشابه، إن ثمة علاقة سببية تكوينية متبادلة باتت تربط بين الهوية الإسلاموية والتدين الزائف، إذ أمسى أحدهما يغذي الآخر في مفارقة تراجيدية نجحت في نخر الكينونة الاجتماعية للعراقيين إلى حد التجويف الأخلاقي والخواء الغائي من الحياة.
ويمكن إيجاز الآلية النفسية لعمليات النخر والتجويف والإفراغ هذه بالآتي: ((الأسلمة السياسية تعني قطع الصلة التدينية العفوية المباشرة بين الفرد وربه، إذ يحل المتأسلمون سياسياً محل الله، بل ويحتكرون سلطته التشريعية والتنظيمية والثوابية والعقابية، عبر تنصيبهم لأنفسهم "مفسرين" و"شارحين" لإرادة الذات الإلهية. وهنا يبدأ الدين بالتشيؤ والتأصْنم، أي يصبح إدراكاً بشرياً مُتخَيَّلاً متلفعاً بعباءات إلهية. ويستتبع ذلك إن الأخلاقويات الدينية بدورها تبدأ بالهبوط من مطلقيتها البسيطة الواضحة الآسرة الناجمة عن فرادة وتلقائية وجمالية علاقة الفرد بربه، أي من تدينها الأصيل اللانفعي، إلى نسبياتها المتحذلقة المتشعبة المركّبة المستغرقة عميقاً في مسارات لفظية ابتزازية فتوانية يطلقها السياسيون الكهنة لإدامة سلطتهم على الجموع المُرتَهَنة بوصاياهم "المقدسة".

الدين السياسي يغذّي النزعة الميكيافيلية لدى الناس، إذ يحفر في عقلهم الباطن كهوفاً من الخوف والبؤس والكراهية والتعصب وحتى الشك اللاشعوري حيال وجود الله، لأنه يفقدهم حريتهم التلقائية الأولى في ممارسة تأملاتهم ومناجاتهم نحو السماء، ويأسرهم بأغلال أساطيرية أنتجها بشر مُستألهون يسودون عليهم بحكم استحواذهم على المال والنفوذ والمكانة.

وحين يلحظ الناس هذا التدهور الأخلاقي يسري في نفوسهم وسلوكهم وحياتهم، يلجؤون إلى ميكانزم "التكوين العكسي"، فيُظهرون بشكل لاشعوري اتجاهات دينية متعصبة ومتطرفة أشد من السابق، لإيهام أنفسهم وغيرهم بأنهم فاضلون في الواقع، ولخفض القلق الناشئ عن إدراكهم الدفين لانحلال قيمتهم الأخلاقية.
هنا يكف الدين عن كليانيته الروحية الشاملة، ويستحيل إلى طقوس وإجراءات روتينية يبتغي الناس من ورائها مكاسبَ ومصالح شخصية. يغدو التدين بحثاً مستميتاً عن رشوة يقدمها الحاكم المُستألَه لأبنائه "المتدينين". فتطغى السطحية والطقوسية الوسواسية- القهرية، وينحسر الضمير الداخلي الأصيل للفرد، ليحل محله ضمير خارجي هش تحركه الفتاوى القائمة على تصورات مُتخَيَّلة للذات الإلهية. وهذا الضمير الخارجي لا يرتدع إلا بالعقاب خوفاً من نار الآخرة. أما ولعه الداخلي بالفضيلة وجمالها وأحقيتها وجدواها، فيغدو أوهاماً منسية)).
الدين السياسي يغذي النزعة الميكيافيلية لدى الناس، إذ يحفر في عقلهم الباطن كهوفاً من الخوف والبؤس والكراهية والتعصب وحتى الشك اللاشعوري حيال وجود الله، لأنه يفقدهم حريتهم التلقائية الأولى في ممارسة تأملاتهم ومناجاتهم نحو السماء، ويأسرهم بأغلال أساطيرية أنتجها بشر مُستألَهون يسودون عليهم بحكم استحواذهم على المال والنفوذ والمكانة. فيندفع الجميع (حكاماً ومحكومين) لممارسة الاستغلال والخداع والإفساد بأقسى الأساليب وأوطئها، في فوضى لامعاييرية كاسحة، دون أن يفرط أحد بتدينه المزيف أو هويته الإسلاموية.
الدين السياسي يدمج ما هو مطلق (الدين) بما هو نسبي (السياسة) دون أي إمكانية لإحداث انسجام أو تكامل حقيقيين بين القيمتين. ولأن المطلق يمكن أن يغدو نسبياً وليس العكس، يتحول التدين عندها إلى وسيلة دنيوية لا غاية سماوية، وتصبح الفتاوى السياسية سفسطات لغوية قابلة للتأويل بكل الاتجاهات، ويصبح التفكير البشري ملتوياً حلزونياً تبريرياً رغبياً خرافياً تبعاً لذلك.
ممارسو الأسلمة السياسية لا يؤمنون في أعماقهم الباطنة بوجود الله، ولا بحتمية الثواب والعقاب، ولا بحياة ما بعد الموت. ولو كانوا كذلك لما احتموا بحصون ومصفحات وأفواج عسكرية تمنع "أقدار" الله عنهم، ولما تكالبوا على "متع" الدنيا من مناصب وامتيازات وثروات، ولما نهبوا في وضح النهار حقوق المسلمين المحرومين. أليس الملك لله وحده؟
وهكذا فقد احترف الحاكم السياسي المتأسلم في العراق اليوم، الترويجَ للتدين الزائف برشوته للناس بصكوك "إلهية" ليضمن ولاءهم له ساعة ذهابهم إلى صناديق الانتخاب. ولأنه صدّق كذبته عن كونه وسيطاً "شرعياً" بين إرادة السماء وشؤون الناس، وبأنه مفوضٌ ربانياً لحراسة الفضيلة، فإنه بات يؤمن في أعماقه اللاواعية إنه لا يحتاج إلى إلزامات أخلاقية صارمة أو ضوابط قيمية راسخة تحكم سلوكه ما دام قد "ضَمَنَ" مكاناً أبدياً في الحاشية الإلهية. فأصبح سلوكه الدموي ضد خصومه، وسطوه على المال العام، وتفريطه بحقوق الناس، وتجذيره الظلم الاجتماعي، وتمجيده الطائفة والعرق، أموراً مسوغة ومألوفة لا تستدعي أي ندم أو مشاعر ذنب لديه.
وبالمقابل، أدمنت الجماهير تدينها الزائف أيضاً، لأنها مغلوبة على أمرها بعد عقود من عصب العقول والعيون، ولأنها تحتاج إلى أي وهم أو مخدر يبرر ويجمّل لها بؤسها وعجزها وزوال المعنى.. أي معنى من حياتها المهدورة. الجماهير باتت تذهب إلى الطقوس الماسوشية ولا تتذكر الله؛ تؤصْنمُ بشراً مثلها ولا تكترث لكرامتها المستلبة؛ تريد أخذ الرشوة من التدين ولا تريد جمال الفضيلة منه؛ تسعى لأن تديم ارتهانها لأغلال من صنع مُسْتَدْيِنين فاسدين، لأنها تخاف انعتاقها وتكره علاقتها الحرة المباشرة البسيطة بالكون الأزلي الذي انبعثت منه.

مستقبل الهوية الوطنية

المشهد العراقي الحالي يحيلنا بقوة إلى حقيقة أن التدين الزائف أصبح الديناميةَ النفسية المركزية التي تمارس بها الهوية الإسلاموية وظيفتها الاجتماعية؛ إذ تسود الغرائز الفجة على العقل المستنير، وتتفوق النزعة الهدمية على النزعة البنائية في عموم الدولة والمجتمع، ويُشرعَنُ الفساد في مقابل تسفيه النزاهة، ويجري تجذير عجز الإنسان وعدميته واغترابه عن ذاته وعالمه، وتُمحى على نحو منظم ذاكرته الثقافية- التأريخية الآنية والمستقبلية لتُستبدَلَ بذاكرة ميثولوجية تعصبية عن ماضٍ خرائبي وهمي.
غير إنّ صراع الهويات في الشخصية العراقية لم ينقطع بعد، ولم تعلن نتائجه النهائية بعد. ولا يجوز علمياً التسليم بسرمدية المشهد الحالي. فتمظهرات الهوية وتحولاتها ومساراتها إنما تتغذى من مصدرين: الموقف السوسيوسياسي الضاغط، وسمات الشخصية الاجتماعية نفسها.
وإذا سلّمنا أن الموقف الأزماتي الحالي المحيط بالفرد العراقي يدفع باتجاه تفكيك هويته الوطنية إلى هويات فرعية لا عقلانية ومنها هويته الإسلاموية (لا الهوية المسلمة العاقلة)، فإن النزعة العلمانية الاجتماعية الراسخة في شخصية الفرد العراقي (أي تفتحه العقلي، وتدينه الهادئ غير الأصولي، ونزعته النقدية الجدالية، وميوله الدنيوية للاستمتاع بالخبرات الذوقية والجمالية الحسية) ستبقى لها فاعليتها في إدارة صراع الهويات هذا وتحديد نتائجه ومآلاته. إن أهم ما يميز هذه النزعة العلمانية كونها نزعة واقعية تكيفية تتصل بالبنيان الثقافي الانثربولوجي العام للمجتمع، وهي ليست اتجاهاً غيبياً نفترضه قسراً أو اصطناعاً.
نعيش اليوم ذروة سنوات المخاض لما ستؤول إليه هويانية العراق القادمة. وإذا كان لقوانين العلوم الاجتماعية حتميتها التنبؤية، فإن القانون الواحد يمكن أن يفضي إلى نتائج متباينة بحسب نسب المتغيرات الفاعلة في معادلته. ولذلك، فإن الأسلمة أو الإسلاموية وما أفرزته من طائفية سياسية تشرذمية، ليست إلا متغيراً جزئياً قابلاً للتعديل أو النقض أو الاستبعاد حالما تتضح ديناميات جديدة في عروق الحدث العراقي، بتأثير الزوال الذاتي المؤكد لموضة التدين الزائف من جهة، وبتأثير العمل الثقافي- السياسي المستنير لقوى التغيير المدني التحرري من جهة أخرى.
يبرهن التأريخ الاجتماعي للإنسان أن الطبيعة البشرية تظل باحثة عن تحقيق كرامتها الآدمية حتى إنْ انكفأتْ في عصور من الحمق والعمى عن مصالحها الحقيقية. فارتقاء الوعي الاجتماعي عملية تراكمية جدلية لعوامل الاقتصاد والسياسة والفكر، لا محصلة جبرية بسيطة لأحداث سياسية تطفو على السطح. ولا أظن أن العراق سيكون استثناءً من فرضية أن الدين السياسي ليس إلا مرحلة تطورية لاعقلانية مؤقتة وعابرة، ريثما يقتنع الناس أن هويتهم المدنية الجمعية هي أنجع الوسائل إلى تحقيق سعادتهم الدنيوية والدينية معاً.

مـهـنـيـة الـدولـة

يعقوب يوسف جبر الرفاعي

ترتكز الدولة في بناء قدراتها المهنية ، على جملة من المعايير الفنية والعلمية ، حتى يتسنى لكادرها تحقيق أهداف الدولة ، ومن البديهي أن عملية البناء المهني تخضع لجملة من الاشتراطات بما فيها التأهيل النظري ثم التأهيل العملي التطبيقي .
ما ذا عن الدولة العراقية الحالية التي بدأت مرحلة جديدة بعد ٢٠٠٣؟ هل تأسست على أساس مهني ؟ بدءا من أعلى الهرم نزولا إلى أسفله ؟ عندما نبحث بدقة الظروف الموضوعية التي اكتنفت دولة ما بعد ٢٠٠٣ نجد الكثير من الثغرات ، مما يوحي ويؤشر الأسباب الحقيقية التي تحول دون تطور بناء الدولة المدنية .
من البديهي أن بناء الدولة يرتكز على أساس مهني باعتماد المعايير المعتمدة في الدول المتقدمة ؛ وليس بشكل عفوي بل عبر وضع استراتيجية واضحة المعالم تفضي إلى ظهور دولة ذات بناء رصين .
ما ذا جرى بعد ٢٠٠٣ وما ذا يجري الآن؟
هل من المنطقي والموضوعي أن تجري عملية بناء الدولة بصورة عشوائية ؟ هل من الصواب أن يضم مجلس النواب بعض النواب الذين يفتقرون لمقومات الشخصية البرلمانية مع احترامنا للنواب الكفوئين ؟
هل يصح أن يتسلم البعض مناصب وزارية في الحكومة دون مؤهلات مهنية ؟
هل ثمة ضرورة لحصول بعض الأشخاص في وزارتي الداخلية والدفاع على رتب عسكرية دون استحقاق ؟ ما هو المبرر ؟ كيف يؤدي هؤلاء وظائفهم دون مؤهلات أكاديمية ؟ هل من الممكن أن يكتسبوا خبرة الأداء من خلال الميدان دون مؤهلات ؟ أو دون توجيه من أهل الخبرة ؟
هل امتلاك مؤهلات الوظيفة والمهنة يتأتى وفق هذا المنظور ؟
إن المهنية تقتضي دخول الأشخاص سلك التعليم في الجامعات والأكاديميات والمعاهد وورش التأهيل ليتسنى لهم الأخذ بأسباب العلوم والمعارف .
وإن بناء الدولة المدنية المتحضرة يتطلب وجود مراكز بحوث في كافة المجالات لرفد الدولة وكوادرها الإدارية بالمعلومات والأفكار والمقترحات والخطط لتقويم الدولة وترشيد مؤسساتها .
ليس من الصواب أن يتسلم شخص ما وظيفة في الدولة دون مهنية فيتسبب في خلق الفوضى ، ليس من الضروري أن يشغل شخص ما منصبا سواء كبيرا أم صغيرا في الدولة دون امتلاكه عقلا مهنيا وظيفيا إضافة إلى الخبرة العملية التطبيقية ، هل امتلاك زمام الوظيفة بهذه الصورة العشوائية الهدف منه التعلم أو اكتساب الخبرة في ما بعد ؟ إذا صح هذا الافتراض فإن الحكمة التالية تنطبق على هذه الظاهرة (فاقد الشيء لا يعطيه) .
عندما تسير الدولة على هذا النهج وتستمر في السير عليه فإنها ستبقى دولة فاقدة لمقومات التطور ، ستكون عبئا على المواطن ؛ الذي سيدفع الثمن غاليا ، وبالفعل تم ذلك ، لقد تسببت هذه الفوضى غير الخلاقة في قتل آلاف العراقيين بفعل عمليات العنف والإرهاب ، ولن يستفيق العراق من هذا الكابوس حتى تتم عملية معالجة هذا الخطأ الكبير ، عبر تأهيل الدولة مهنيا في كافة المجالات خاصة في المجال الأمني ، وكذلك المجال السياسي.
لن تقوم الدولة أو تنهض إلا عبر تنظيم شؤونها المهنية لتكون دولة مهنية الطابع والوظائف والأهداف والخطط .

مشهد كان يمكن أن يكون مفتتحاً لتأسيس دولة قوية

ما سر اتفاق أربيل؟

باسم محمد حبيب

تصريحات كثيرة تصدر هذه الأيام يتمحور أغلبها حول اتفاق أربيل ذلك الاتفاق الذي تم بموجبه تشكيل الحكومة الحالية حيث توزعت هذه التصريحات بين اتهام طرف بعينه بالالتفاف على اتفاق أربيل وبين المطالبة بتنفيذ ما تضمنه ذلك الاتفاق من بنود كانت السبب في حلحلة الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات الماضية .
والملفت للنظر في ما يتعلق بتلك التصريحات أنها لم تتطرق إلى مضمون اتفاق أربيل وما اشتمل عليه من بنود فقد بقي هذا الاتفاق سرا من الأسرار بحيث لا نعرف عنه سوى التلميحات التي يمن بها علينا من حين إلى آخر بعض مسؤولي الكتل الموقعة عليه فنعرف مثلا انه اشتمل على صفقة سياسية أو على بعض المكاسب التي حصل عليها أطراف الاتفاق لكننا لا نعرف شيئا عن مضمون هذه الصفقة أو عن طبيعة تلك المكاسب .
لقد أصبح اتفاق أربيل بفعل الضجة المثارة حوله وبفعل الغموض الذي يلفه أشهر من نار على علم فهو اتفاق وقع وتم التنازع عليه ثم غدا سببا في أزمة جديدة وهو محافظ على غموضه ما يدل على أن الأطراف الموقعة عليه كانت حريصة على كتمان ما تضمنه هذا الاتفاق أكثر من حرصها على تنفيذه .
إذن نحن أمام اتفاق بات يثير أكثر من علامة استفهام وأول ما يجب أن نعرفه هو مضمون هذا الاتفاق المثير للجدل ولماذا يتم التكتم على بنوده ؟ ثم وهو الأهم هل يستحق هذا الاتفاق أن تثار حوله هذه الخصومة وان تتوقف من اجله العملية السياسية ؟
إن الإجابة على هذه التساؤلات هو حق من حقوق الشعب لأنه ليس من المعقول أن يحتدم خلاف حول اتفاق لا نعلم عنه شيئا ،فالشعب هو أساس العملية السياسية وسبب نجاحها وبالتالي من حقه أن يعرف على ماذا اتفق ممثله؟ وعلى ماذا اختلفوا ؟ حتى لا يكون الغموض سيد الموقف و الخسارة من نصيب الجميع .